

المرفق الأول

إعلان المنامة بشأن المدن والمستوطنات البشرية في الآلفية الجديدة

١ - تميز مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، ١٩٩٦، لأول مرة في التاريخ، بتجمع رؤساء الدول والحكومات معاً للاعتراف بأهمية المستوطنات البشرية المستدامة وتوفير المأوى المناسب للجميع، وإعطاء هذين الهدفين صدارة الأولويات في القرن الحادي والعشرين. ذلك أن إعلان إسطنبول وجدول أعمال الموئل قد أوصلا إلى توافق جديد في الآراء بشأن جعل السكان محورياً لشواغلنا الخاصة بالتنمية الحضرية المستدامة والتعهد بالالتزام باستئصال شأفة الفقر.

٢ - وإذ ندرك كل الإدراك أن العدالة والمساواة لا يمكن تحقيقهما إلا باعتماد سياسات قائمة على أساس نيل الحقوق لتطوير مستوطناتنا البشرية، نحيط علماً مع الارتياح بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومات في منطقتنا تلبيةً لهذه الغاية. ونلاحظ كذلك مع الارتياح القرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين بشأن تعيين مقرر خاص معني بالإسكان الملائم (E/CN.4/RES/2000/9).

٣ - نرحب بمبادرة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بوصفه مركز تنسيق في منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ جدول أعمال الموئل، بشأن تدشين الحملة العالمية لضمان الحياة، بما في ذلك المبادرات التي تتناول النهوض بالأحياء الفقيرة والمستوطنات وتسوية أوضاعها في جميع أنحاء العالم. ونرحب كذلك وتشيد بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتدشينه الحملة العالمية للإدارة الحضرية السليمة لضمان الالتزام بالشفافية والمسؤولية والمحاسبة والعدالة والفعالية والكفاءة في إدارة المدن الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

٤ - إننا نحن، ممثلي حكومات الدول العربية وممثلي السلطات المحلية والرابطة العالمية لتتسيق المدن والسلطات المحلية المجتمعين في مدينة المنامة، عاصمة البحرين، في الاجتماع التحضيري الإقليمي لمتابعة تنفيذ جدول أعمال الموئل (إسطنبول + ٥) نعيد تأكيد اعتقادنا الراسخ بأن المدن الكبيرة والصغيرة والمتوسطة هي محركات النمو ومحاضن الحضارة، وأن المناطق الريفية والحضرية متكافئة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً ومرتبطة بحركة السلع والموارد والسكان.

٥ - وإننا ملتزمون كذلك في ضوء جدول أعمال الموئل وإعلان إسطنبول ونتائج مختلف السياسات والاستراتيجيات الجديدة المعنية بالمستوطنات البشرية. وهي سياسات تستند إلى التمكين والشراكة وتقوية منظمات المجتمع المدني وتعزيز السلطات المحلية.

٦ - وإذ نأخذ في الاعتبار خصوصية إختلاف الحقائق الاقتصادية والاجتماعية لمنطقتنا، فإننا نجدد التزامنا بالعمل نحو القضاء على الفقر في مستوطناتنا البشرية الحضرية والريفية، وببذل جهود خاصة لتحسين أحوال المعيشة لأفقر القطاعات في مجتمعاتنا.

٧ - وإدراكاً منا لندرة بعض الموارد الحيوية في منطقتنا، مثل المياه، فإننا نعيد تأكيد التزامنا بتعبئة تلك الموارد واستخدامها استخداماً كفواً وتوفير المياه الآمنة لجميع السكان بما فيهم المقيمين في المناطق الفقيرة. ونتفق أيضاً مع صياغة السياسات ذات الصلة طويلة الأجل ومتوسطته التي تلبى احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة.

٨ - وإذ ندرك إدراكاً كاملاً حقيقة أن المستوطنات البشرية المستدامة والمزدهرة لا يمكن أن تتحقق إلا في وقت السلم، فإننا نعمل على دعم إيجاد بيئة مفضية إلى سلام وعادل وشامل في منطقتنا والتعاون في هذا الصدد.

٩ - ودعماً منا للتضامن العربي والدولي فيما يتعلق بوضع مدينة القدس الشريف كمدينة عربية، وتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإننا ندعو إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية لدعم المدن والقرى الفلسطينية التي تزرع تحت نير الاحتلال ولاسيما مدينة القدس الشريف.

١٠ - نؤكد مجدداً التزامنا بالآتي:

(أ) تعزيز الاستراتيجيات التمكينية للمستوطنات البشرية الحضرية والريفية وتعزيز مبادئ الشراكة والمشاركة.

(ب) العمل نحو الأعمال الكامل والمطرد للحق في الإسكان الملائم كما هو منصوص عليه في جدول أعمال المونل والصكوك القانونية الدولية، في إطار التشريعات المحلية.

(ج) الاعتراف بالسلطات المحلية بوصفها شريكنا الأساسي في تنفيذ جدول أعمال المونل والعمل على تحقيق اللامركزية في تعزيز القدرات المؤسسية والمالية للسلطات المحلية.

(د) وضع وتطوير التشريعات وتطويرها لإشراك جميع الشركاء في عملية تنفيذ جدول أعمال المونل وزيادة التعاون مع البرلمانيين، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي بما في ذلك الشباب.

(هـ) العمل على تمكين المرأة وزيادة تعزيز دورها في عملية صنع القرارات.

١١ - وإننا نقطع على أنفسنا عهداً بتدشين ودعم الحملة العالمية لضمان الحيارة والحملة العالمية للإدارة الحضرية السليمة في بلداننا بصفتها نقطتين إستراتيجيتين لبدء التنفيذ الفعال لجدول أعمال المونل.

١٢ - وإدراكاً منا للأهمية البالغة لتحديد صك قانوني مناسب ينظم العلاقة مع السلطات المحلية، فإننا ملتزمون بتطوير عملية الميثاق العالمي للحكم الذاتي المحلي والمشاركة الفعالة فيها.

١٣ - واعترافاً منا بأن التعاون الدولي يكتسب أهمية ومعنى إضافيين في ضوء الاتجاهات السائدة مؤخراً في مجال العولمة وتكافل الإقتصاد العالمي؛ وإذ ندرك كذلك ضرورة وتوفير الإرادة السياسية لدى جميع الدول، وضرورة القيام بأعمال محددة على الصعيدين الإقليمي والدولي لإنشاء وإلهام والتشجيع على إنشاء أشكال جديدة للتعاون والشراكة والتنسيق بين البلدان وبين المدن، نؤكد أهمية

زيادة الاستثمار من جميع المصادر، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل المساهمة الفعالة في تحسين أوضاع المأوى، وبصفة خاصة في البلدان المحتاجة في منطقتنا مع مراعاة تنوع احتياجات المستوطنات البشرية والفرص الدولية.

١٤ - ونؤكد مجدداً دور لجنة المستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجان الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ذات الصلة، واللجنة الاستشارية المعنية بالسلطات المحلية التابعة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والسلطات المحلية العربية ومنظمة المدن العربية، والجهات الشريكة الأخرى، فيما يلي:

- (أ) تنشيط واستعراض ورصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الهدفين: المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في جميع بلداننا؛
- (ب) استعراض أفضل الممارسات والمؤشرات الحضرية وسياسات التمكين والتشريع وخطط العمل من أجل الارتقاء بمستوى المستوطنات البشرية؛
- (ج) تحديد المدن الإيضاحية التي تشكل برامج نموذجية للحملتين العالميتين بشأن ضمان الحياة والإدارة الحضرية السليمة، التي أطلقهما مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛
- (د) تحقيق المزيد من التقدم في المناقشة المعيارية لقضايا المستوطنات البشرية الرئيسية في بلداننا.

المنامة، البحرين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠